

وسط إقرار نواب مختلف الأطياف السياسية بثله

المجلس التشريعي: الحرب الضروس والخيبة الكبرى



ويرى أن تفعيل المجلس التشريعي، منوط بالتزام أعضائه الوفاء بالقسم والأمانة التي يحملون، وترتكز أساساً على تغليب مصلحة الوطن والجمهور على الحسابات الفئوية الضيقة، على حد تأكيديه. ويختتم الصالحي قائلاً: سنغز من التواصل مع الجمهور عبر لقاءات واتصالات مختلفة، وربما سيجري تنظيم نشاطات هدفها الأساسي تحويل موضوع المجلس التشريعي إلى قضية رأي عام، للضغط على النواب ليؤدوا دورهم، ويعالجوا قضايا الناس المختلفة.

وضمن السياق ذاته، يقول الدكتور عبد الله عبد الله، النائب عن كتلة فتح البرلمانية: المجلس يمر بزمين، تتمثل الأولى في غياب أكثر من ثلث أعضائه نتيجة اعتقالهم من قبل قوات الاحتلال الإسرائيلي، بينما تكمن الثانية في رئاسة المجلس "الحمساوية"، والتي تتصرف وكأنها جزء من حماس وليس رئاسة لهيئة تمثل عموم الشعب الفلسطيني.

ويقول عبد الله: رئاسة المجلس التشريعي لم تأخذ الإجراءات المطلوبة لتابعة عقد الجلسات بانتظام، كما أن خروقات عديدة وقعت سواء للقانون الأساسي أو النظام الداخلي للمجلس، ولم تأخذ حيالها ردة فعل مناسبة ومحيدة.

ويرفض الاتهامات التي تشير إلى مسؤولية كتلة فتح البرلمانية عن تعطيل أعمال المجلس قائلاً: على العكس، فكتلة فتح ومنذ اليوم الأول كانت مسؤولة تماماً، وتشعر بأهمية المسؤولية الملقاة على عاتقها، وبالتالي تحركت باتجاه أن يكون للمجلس سلطة لها استقلاليتها، ودور رقابي وتشريعي فاعل ومؤثر.

ويضيف قائلاً: نتمنى أن يكون أداء المجلس التشريعي خلال العام الحالي أفضل، ونعتقد أن الحكم بيننا هو الالتزام بالقانون الأساسي، والنظام الداخلي للمجلس، وليس تغليب رأي طرف على آخر.

ويخلص عبد الله إلى تأكيد أن كتلة فتح البرلمانية ستقوم بمواجباتها، وستعمل على كشف المحاولات لتعطيل عمل "التشريعي".

وفي معرض حديثه عن هذه القضية، يقول النائب صالح البردويل، الناطق بلسان كتلة حماس البرلمانية: إن المجلس التشريعي أصيب

بمسؤولياته التشريعية والرقابية المختلفة. ويردف: للأسف فإن مختلف القضايا المتعلقة بالشان الفلسطيني تناقش في كل مكان، إلا المجلس التشريعي. ويستدرك: كنت أعتقد أن مجلساً تشريعياً متعدد الأطياف، سيكون أفضل من سابقه ذي اللون الواحد، بيد أنه للأسف فإن هذا على ما يبدو لم يحصل.

ويرى خريشة، أن الجمهور الفلسطيني مطالب بالضغط على أعضاء "التشريعي" كي يقوموا بدورهم، مضيفاً "لا أعتقد أن الحالة التي مررنا بها العام الماضي ستكرر خلال السنة الحالية، ولكن إذا بقيت الأمور على حالها، فإن على النواب الذين يجدون أنفسهم غير قادرين على أداء مهامهم تقديم استقالاتهم".

وفي تناوله للموضوع نفسه، يقول بسام الصالحي، النائب عن كتلة البديل البرلمانية: تعرض المجلس التشريعي لضربة شديدة دون شك أثر اعتقال رئيسه وأكثر من ثلث أعضائه، الأمر الذي أثر كثيراً على أدائه، ولكن ومن جهة ثانية فإن هناك خيبة أمل على مستوى أداء المجلس، رغم عملية الاعتقال هذه، لأنها لا تشكل مبرراً لعدم اضطلاع المجلس بدوره الرقابي والتشريعي.

ويردف: المجلس ضحية نتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، والتي لم تكن متوازنة، بحيث أصبح المجلس رهن سيطرة الكتلة الأكبر أولاً، و"فتح وحماس" ثانياً، وبالتالي في ظل حالة عدم التوازن، وعدم وجود طرف ثالث أدى إلى ما نحن عليه، ما يؤكد أن سلوة أية جهة على البرلمان ستؤدي إلى سلبات كثيرة في الوضع السياسي، واستمرار الاستقطاب الذي يشل النظام السياسي، وهذا ربما ينبغي أن يشكل حافزاً للجمهور ليزيد من التوازن، والتنوع والتعددية الحقيقية، وكذلك للوقاية الأخرى لتقدم أداء أفضل، وإضافة نوعية في العمل الوطني والديمقراطي.

وهو يؤكد تطلعه إلى خروج "التشريعي" من وضعه الحالي، مضيفاً "ولكن إذا استمرت العقلية الرهابة في التعامل مع المجلس، ولم يطلق سراح النواب المعتقلين، أخشى بأن تكون هناك ميول أو ارتياح لعملية تعطيل المجلس، خاصة وأن هناك تراجعا وتفككا في أسس وقواعد النظام السياسي، وعمل السلطات الثلاث بشكل عام".

ساند أبو فرحة

رام الله - مع اقتراب مرور عام على تسلم المجلس التشريعي الحالي مهام منصبه، تفرض أسئلة عديدة نفسها، مع عدم تمكن هذا المجلس حتى من سن قانون واحد خلال الفترة الماضية.

ويعزو العديد من المراقبين حالة الشلل التي تكتنف المجلس التشريعي، إلى عدة عوامل بضمنها استمرار احتجاز سلطات الاحتلال الإسرائيلي عشرات النواب في سجونها، وحالة الاستقطاب الحاد بين فتح وحماس، ما يؤدي إلى تعطيل أعمال "التشريعي" بصورة كلية.

ويقرو ممثلو شتى الكتل بما فيها كتلتا حماس وفتح بشلل المجلس التشريعي، ويقدمون تصورات مختلفة للخروج من هذه الحال التي لا يترددون في الإشارة إلى أنها غير صحية مطلقاً.

ويبرز في ثنايا أحاديث هؤلاء لـ "البير"، عدم إبدائهم كثيراً من التفاؤل حيال قدرة المجلس التشريعي خلال العام الحالي، على تجاوز القصور الذي يليق بظلاله عليه منذ انطلاقة نشاطه في آذار من العام الماضي.

وفي تعليقه على هذه المسألة، يشير الدكتور حسن خريشة، النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي، إلى أن الأخير "معطل وغير فاعل".

ويقول خريشة: واقع المجلس التشريعي مثل أية مؤسسة معطلة ومهمشة بطريقة أو بأخرى، وهو ما يتحمل مسؤوليته بداية أعضاء المجلس نفسه الذين لا يميز الكثير منهم بين هويته الفصائلية والحزبية، ودوره كناخب حيال الشعب الفلسطيني، عدا عن حالة الاستقطاب الحاد بين فتح وحماس، وغياب الكتل المانعة في المجلس التشريعي، وبالتالي اندعام قدرتها على التأثير على الكتلين الكبيرتين.

ويتابع: في حال حصول توافق سياسي، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، سيصبح عمل المجلس باعتقادي طبيعياً، وستكون الأمور أفضل من السابق، فحدوث علاقة تكاملية بين الرئاسة والحكومة من شأنه أن يعكس إيجاباً على شتى الهيئات، وخاصة المجلس التشريعي، المطالب حالياً وأكثر من أي وقت بالاضطلاع

الاقتصاديون غير متفائلين ونقابة العاملين متفائلة بنجاح الاتفاق

إضراب موظفي القطاع العام... تجربة نقابية فريدة في الواقع الفلسطيني

بلال غيث
قبلات، عناق، وتبادل التحايا بعد قرابة أربعة أشهر وعشرة أيام من الغياب، ذلك أبرز ما ميز الوزارات والمؤسسات الحكومية لدى عودة أكثر من 160 ألف موظف إلى أعمالهم بعد إضراب "وصف أنه الأطول في تاريخ السلطة الوطنية"، للمطالبة بروتبهم التي لم تنتظم في الوصول إليهم منذ تسعة أشهر تقريباً.

الاتفاق... نجاح كبير وتكريس للعمل النقابي

بسام زكارنة رئيس نقابة العاملين في الوظيفة العمومية يصف تجربة إضراب موظفي القطاع العام بالنادرة والفريدة والأولى من نوعها رغم الصعوبات الكبيرة التي واجهتها، والتي تمثلت في عدم اكتمال الديمقراطية الفلسطينية كما يرى زكارنة، ويقول: "وجد الموظفون المضربون أنفسهم ضحية للتشكيك والتجريح، وأضحت حياة القائمين على الإضراب مهددة خصوصاً في قطاع غزة، وكذلك عانى المضرّبون من عدم وجود تجربة سابقة في هذا المجال يمكن الاستفادة منها، وعانت النقابات من غياب "قانون النقابات" الذي يضبط الإضرابات والتعامل مع المضرّبين".

ويضيف "رغم ذلك عمل الموظفون على التواصل مع الكوادر التي لها تجارب في هذا المجال واستطاعوا تجاوز الصعوبات التي واجهتهم، عبر تشكيل لجان للمواقع قامت بقيادة الإضراب بالتعاون مع مجلس النقابة المكون من 49 موظفاً، وهذا أعطانا نجاحاً مميّزاً وقدرة على التعامل مع المتغيرات ومتابعتها من خلال كادر متخصص".

يوضح رئيس نقابة العاملين في الوظيفة الحكومية أن الاتفاق يتطلب مبلغاً قدره 85 مليون دولار شهرياً لتغطية رواتب الموظفين المنرجحين في إطار نقابة العاملين (باستثناء موظفي الصحة والتعليم)، والوزارات والمؤسسات الوطنية توفر دخلاً ما بين 100-120 مليون دولار شهرياً، وكذلك يوجد ضمانات من قبل الحكومة والرئاسة والمجلس التشريعي بصرف الرواتب.

نجاح نقابي... ولكن

في مقابل تفاؤل زكارنة لا يبدو أن المحلل الاقتصادي والمحاضر في جامعة بيرزيت د. نصر عبد الكريم متفائلاً بنجاحه، فهو يوضح أن انتزاع الحقوق من الحكومة لا يعني أن الخسائر التي لحقت

حكومة وحدة وطنية قائمة على برنامج يحظى بقبول من المجتمع الدولي، لتمكين الحكومة القادمة من تحرير الحقوق المالية لدى إسرائيل والمقدرة بحوالي 600 مليون دولار، وعودة تدفق المساعدات الدولية.

الإضراب تل القطاعات الحيوية لأضر

ويشير تقرير صادر عن الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن بعنوان "أثر إضراب الموظفين العموميين على القطاعات الحيوية في فلسطين"، أن خدمات الأحوال المدنية هي من الخدمات الحيوية التي تأثرت بصورة كبيرة نتيجة تعطل عمل دوائر الأحوال المدنية خصوصاً في محافظات الضفة الغربية بسبب الإضراب.

ويضيف التقرير أنه وبالرغم من وجود استثناءات على الإضراب في هذا المجال وفتح دائرة واحدة لاستقبال المواطنين إلا أن الخدمات المقدمة خلال الإضراب كانت محدودة في معاملات معينة، وهو ما أدى إلى انخفاض وتقلص واضحين في حجم المواطنين المستفيدين من تلك الخدمات وفي حجم المعاملات التي يتم التعامل معها يومياً بالمقارنة مع الوضع العادي، وقد كانت ظروف تقديم الخدمات الاستثنائية صعبة بالنسبة للمواطن نظراً لمحدودية الطاقم والازدحام ووجود مقر واحد للاستقبال وغياب التنظيم والرقابة الحقيقية على أسعار طوابع المعاملات.

الإضراب والفجوة القانونية

هنا يوضح قيس عبد الكريم رئيس لجنة القضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي أن الإضراب حق من حقوق الإنسان، والقانون الأساسي الفلسطيني يحمي هذا الحق والمجلس التشريعي ورغم عدم وجود قانون ينظم العمل النقابي، فقد أقر حق الموظفين في اللجوء إلى الإضراب لممارسة حقوقهم الأساسية، ووفر حماية مؤقتة لهذا الحق.

ويضيف "أن الإضراب اتسم بالطابع النقابي والمطلبى رغم الاتهامات التي كبلت إلى قيادة الإضراب والموظفين المضربين بأنهم "انقلابيون يهدفون إلى الإطاحة بالحكومة"، وقد تبين بطلان هذه الادعاءات من خلال الاتفاق الذي وقع مع الحكومة، ومن خلال شهادة ممثلي الحكومة أن الإضراب كان نقابياً بحق وليس سياسياً.

ويقول عبد الكريم "إنه توجد حاجة لإقرار قانون النقابات لتنظيم

بالاقتصاد جراء الإضراب استشفى منها سريعاً، فمن الطبيعي جدا أن أضرارا كبيرة قد لحقت بالاقتصاد الوطني، تمثلت في فقدان مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي لأربعة أشهر تقريباً، والتي تقدر بحوالي 4 ملايين دولار يومياً، وكذلك الإضراب التي طالت المواطنين والمؤسسات نتيجة فقدان الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية.

ويتساءل نصر عبد الكريم باسم المراقبين الاقتصاديين "كيف يمكن للحكومة أن تلتزم بالاتفاق؟" ويجب أنه من الصعب الالتزام به، فحسب الاتفاق يتوجب على الحكومة أن توفر ما مجموعه 250 مليون دولار شهرياً للتنفيذ، فالرواتب الشهرية تحتاج إلى قرابة 120 مليون دولار، إضافة إلى التزام الحكومة بدفع ربع المستحقات المتراكمة للموظفين والمقدرة بـ 500 مليون دولار، وبذلك يتوجب على الحكومة أن توفر مبلغاً قدره مئة مليون إضافية للرواتب للوفاء بهذا الاتفاق إضافة إلى المصاريف التشغيلية للوزارات والمؤسسات.

ويضيف المحلل الاقتصادي أن هذه المبالغ لا تشمل المتأخرات المستحقة للقطاع الخاص والقطاع المصرفي عند الحكومة والتي يصعب حصرها بسبب عدم وجود تقارير مالية وعدم وجود موازنة للعام الحالي، علماً أنها بلغت مع انتهاء أعمال الحكومة التاسعة قرابة 400 مليون دولار.

ولصمود الاتفاق حسب ما يوضح عبد الكريم، يتوجب توفير مبالغ مالية كبيرة تفوق قدرات السلطة والاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي دون اتفاق سياسي وعودة المساعدات الخارجية لا يمكن أن ينفذ الاتفاق، خصوصاً إذا ما أخذنا تجربة الاتفاق مع القطاع الصحي وقطاع المعلمين الذين يلوحون حالياً بإضراب جديد لعدم انتظام رواتبهم رغم الاتفاق، علماً أن قطاعي الصحة والتعليم يتلقيان مساعدات مباشرة من الاتحاد الأوروبي وقطر والحكومة لا تستطيع أن تكمل المطلوب منها.

ويعود المحلل الاقتصادي للتساؤل "كيف يمكن للحكومة بمواردها المالية المحدودة أن تنجح الاتفاق في ظل إيرادات شهرية لا تتعدى 100-60 مليون دولار، في حين أنه يتوجب عليها توفير مبلغ مقداره 250 مليون دولار لتنفيذ الاتفاق ويعتقد عبد الكريم أن الحكومة تراهن حالياً على خيار واحد لنجاح الاتفاق وهو الوصول إلى مخرج لهذه الأزمة بتشكيل

العمل النقابي الفلسطيني، ويشير إلى أن المجلس التشريعي السابق أقر قانوناً للنقابات بالمنافسة العامة، وكذلك ناقش قانوناً نقابياً آخر، وعند قدوم المجلس التشريعي الثاني وجدت لجنة القضايا الاجتماعية نفسها أمام صيغتين لا تتسجمان مع بعضهما البعض.

الإضراب... تجربة تستحق الدراسة

في هذا السياق يرى النقابي محمود زيادة منسق دائرة التنظيم النقابي في مركز الديمقراطية وحقوق العاملين أن ما جرى في فلسطين هو تطور نوعي في منطقة الشرق الأوسط بأكملها، وتجلي ذلك في مشاركة القطاع العام الذي يحسب على الحكومة دوماً في إضراب نقابي مطلبى، في حين أنه لا يزال ذلك محظوراً في عديد البلدان العربية.

ويقدر زيادة أن تنعكس نتائج الإضراب على واقع الحركة النقابية وعلى الاتحاد الخاص وعلى الاتحادات الشكلية والرسمية التي مازالت قائمة في بلدنا، باتجاه تعزيز مبدأ الديمقراطية والاستقلالية في الحركة النقابية، باعتبارها ضرورة لدفاع العاملين عن حقوقهم ومصالحهم وتقديره أن هذا الإضراب ساهم في تنمية وتعزيز الديمقراطية الداخلية، والتي تجلت في المفاوضات الجماعية مع الحكومة والرئاسة.

وفي إطار الإضراب المطالبى استطاعت بعض النقابات كقنابات القطاع الصحي انتزاع بعض المطالب النقابية غير الرواتب، كعلاوة المخاطرة وساعات الدوام الإضافي، وهذا سيفتح آفاقاً جديدة لمفاوضات حول عدد آخر من القضايا العالقة مع الحكومة، وهذه الحركة المطالبية ستساهم أيضاً في تعزيز الديمقراطية داخل نقابات العاملين في القطاع العام.

إذاً، فتجربة الإضراب هي تجربة مستجدة على الحياة الفلسطينية نجحت في جوانب وأخفقت في أخرى، لكنها بالتأكيد تركت بصماتها على جميع مناحي الحياة، وباتت واحدة من التجارب التي فتحت شهية الباحثين لتحليلها وتقييمها لتكون مركز العمل النقابي الفلسطيني برهته مستقبلاً.